وح لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما
اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات
التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة
البعير نخ او غاق عند الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل
من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على
سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء
لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا
الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي
اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة
او صوت به للبهائم يعني مثلا لاناختها اذا جرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان
المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطير بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها
على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء
من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون
ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بالغير المركبات اي المركبات المعدودة من
المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة
ليس منهما اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان
الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى
الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل
العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب
نسبة العطف وتعين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد

بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية
التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل
والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب شطري حقيقي مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق
فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا وضعا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره مبنيا اي الجزء
ان الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر
فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات
حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم
ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئي العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل
المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي عشر وجوابه ان المراد
بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق
على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ هذه الصيغة من المفردات للدلالة
على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل
لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس
واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر
بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه
مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس
الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشر فانه لا يبنى فيهما الجزءان
بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني
حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط
المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء
الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني

Copyright © King Saud University